الدكتور
بيرك فارس حسين الجبوري
أستاذ القانون المدني المساعد
جامعة تكريت

القاضي
عواد حسين ياسين العبيدي
رئاسة محكمة إستئناف
كركوك الاتحادية

نظرية الشكل في العقود المدنية والإلكترونية

(قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الالكترونية)

دراسة مقارنة

المؤسسة الحديثة للكتاب
لبنان

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس
المكتبة الجامعية
Université M'hamed Bougara-BOUMERDES

الدكتور
بيرك فارس حسين الجبوري
استاذ القانون المدني المساعد
جامعة تكريت

القاضي
عواد حسين ياسين العبيدي
رئاسة محكمة استئناف
كركوك الاتحادية

نظرية الشكل

في العقود المدنية والالكترونية

(قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية)

دراسة مقارنة

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 0109184

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 347/ ادج

02 exp

المؤسسة الحديثة للكتاب
لبنان

المحتويات

	الصفحة
المقدمة	٩
الباب الأول : الشكل في الفقه الإسلامي والقانون	١٧
الفصل الأول: الشكل في الفقه الإسلامي وأركانه	٢١
المبحث الأول : الشكل في الفقه الإسلامي	٢١
المطلب الأول : الشكل عند عرب الجاهلية	٢١
الفرع الأول : الشكل في العادات	٢٢
البند الأول : الشكل في الطيرة	٢٢
البند الثاني: الشكل في الاستقسام بالأزلام	٢٥
الفرع الثاني: الشكل في المعاملات	٢٨
البند الأول : بيع الملامسة	٢٩
البند الثاني : بيع المنابذة	٣٠
البند الثالث : بيع الحصاة	٣٢
المطلب الثاني: الشكل في الفقه الإسلامي	٣٤
الفرع الأول : الدليل الشرعي للشكل في الفقه الإسلامي وشروطه	٣٥
البند الأول : الدليل الشرعي للشكل في الفقه الإسلامي	٣٥
البند الثاني: شروط الشكل في الفقه الإسلامي	٤١
الفرع الثاني: خصائص الشكل في الفقه الإسلامي وأنواعه	٤٥
البند الأول : خصائص الشكل في الفقه الإسلامي	٤٥

الصفحة

البند الثاني: أنواع الشكل في الفقه الإسلامي ٤٩

المبحث الثاني : أركان الشكل في الفقه الإسلامي ٥٤

المطلب الأول : الأمر بالمكاتبة (الشكل ، الصورة) ودلالته في الفقه الإسلامي ٥٧

الفرع الأول : الأمر بالمكاتبة (الشكل) الصورة ٥٧

الفرع الثاني : دلالة الأمر بالمكاتبة في الفقه الإسلامي ٦١

المطلب الثاني : المحل ٦٥

الفرع الأول : شروط محل العقد ٦٦

الفرع الثاني : الشكل في محل العقد (القبض) ٦٩

الفصل الثاني : الشكل في القانون وأنواعه ٧٣

المبحث الأول : الشكل في القانون ٧٥

المطلب الأول : الشكل في القوانين القديمة ٧٦

الفرع الأول : الشكل في القوانين العراقية القديمة ٧٨

البند الأول : التعريف بالقوانين العراقية القديمة ٧٨

البند الثاني : الشكل في القوانين العراقية القديمة ٨١

الفرع الثاني : الشكل في القوانين الرومانية القديمة ٨٤

البند الأول : التعريف بالقوانين الرومانية القديمة ٨٥

البند الثاني : الشكل في القوانين الرومانية ٨٦

المطلب الثاني : الشكل في القوانين الحديثة ٩٠

الفرع الأول : الشكل في القانون العراقي ٩١

الفرع الثاني : الشكل في القوانين العربية الأخرى ٩٥

الصفحة

المبحث الثاني : أنواع الشكل في القانون ٩٨

المطلب الأول : أنواع الشكل من حيث الإنشاء ٩٩

الفرع الأول : الشكل العرفي ٩٩

البند الأول : الكتابة ١٠٠

البند الثاني : التوقيع ١٠٠

الفرع الثاني: الشكل الرسمي ١٠٢

المطلب الثاني : أنواع الشكل من حيث الانعقاد والإثبات ١٠٤

الفرع الأول : الشكل لانعقاد العقد ١٠٤

البند الأول : الشكل ألرضائي ١٠٥

البند الثاني : الشكل القانوني ١٠٦

الفرع الثاني : الشكل لإثبات العقد ١٠٦

البند الأول : اشتراط الشكل لإثبات قيمة العقد ١٠٧

البند الثاني : اشتراط الشكل لتوثيق العقد ١٠٧

الفصل الثالث : الشكل في العقود المدنية ١٠٩

المبحث الأول : الشكل في العقود المدنية التقليدية ١٠٩

المطلب الأول : التعريف بالعقد وأنواعه ١٠٩

الفرع الأول : التعريف بالعقد ١١٠

الفرع الثاني : أنواع العقد ١١٢

البند الأول : أنواع العقود من حيث تكوينها ١١٢

البند الثاني: أنواع العقود من حيث القواعد التي تطبق عليها ١١٤

الصفحة

المطلب الثاني : العقود الشكلية ١١٥

الفرع الأول : العقود الشكلية القانونية ١١٦

الفرع الثاني : العقود الشكلية الاتفاقية ١٢٠

المبحث الثاني : الشكل في العقود الالكترونية ١٢٠

المطلب الأول : التعريف بالعقد الالكتروني ١٢١

الفرع الأول : تعريف العقد الالكتروني ١٢١

الفرع الثاني : أركان العقد الالكتروني ١٢٣

البند الأول : التراضي في العقد الالكتروني ١٢٣

البند الثاني : محل العقد الالكتروني ١٢٨

المطلب الثاني : الشكل في العقد الالكتروني والاستثناءات الواردة عليه ١٢٩

الفرع الأول : الشكل في العقد الالكتروني ١٣٠

البند الأول : الشكلية العرفية الالكترونية ١٣٠

البند الثاني : الشكلية الرسمية الالكترونية ١٣٣

الفرع الثاني: الاستثناءات الواردة على الشكل في العقد الالكتروني الرسمي ١٣٦

البند الأول : مسائل الأحوال الشخصية ١٣٧

البند الثاني : التصرفات والمعاملات الواردة على الأحوال غير المنقولة ١٣٨

البند الثالث : المعاملات التي رسم لها القانون شكلية معينة ١٣٨

البند الرابع : إجراءات المحاكم والاعلانات القضائية ١٣٩

الصفحة

البند الخامس : المستندات التي يتطلب توثيقها من كاتب العدل ١٣٩

المطلب الثالث : المقارنة بين الشكل في العقد التقليدي والشكل في العقد الالكتروني ١٤٠

الفرع الأول : أوجه الشبه بين الشكل في العقد التقليدي والشكل في العقد الالكتروني ١٤٠

الفرع الثاني : أوجه الاختلاف بين الشكل في العقد التقليدي والشكل في العقد الالكتروني ١٤٠

الباب الثاني

الشكل في عقدي البيع والمساطحة ووسائل إثباته والأثر المترتب على انعدامه ١٤٣

الفصل الأول : الشكل في عقدي البيع والمساطحة ١٤٥

المبحث الأول : الشكل في عقد البيع ١٤٥

المطلب الأول : الشكل في بيع العقار ٤٦

الفرع الأول : التعريف بعقد بيع العقار ١٤٦

الفرع الثاني : الشكل في بيع العقار ١٥٠

المطلب الثاني : الشكل في بيع المنقول ١٥٢

الفرع الأول : التعريف بالمنقول في القانون المدني العراقي ١٥٢

الفرع الثاني : الشكل في بيع المنقول ١٥٤

البند الأول : الشكلية في بيع المركبات ١٥٥

البند الثاني : الشكلية في بيوع المكائن ١٦٠

	الصفحة
المبحث الثاني : الشكل في عقد المساطحة	١٦٣
المطلب الأول : التعريف بعقد المساطحة	١٦٥
الفرع الأول : تعريف حق المساحة في اللغة والاصطلاح القانوني	١٦٦
الفرع الثاني : أركان عقد المساطحة	١٦٨
البند الأول: الأهلية اللازمة لإبرام عقد المساطحة	١٦٩
البند الثاني : الشكل في عقد المساطحة	١٧٤
الفصل الثاني : وسائل إثبات الشكلية في العقود المدنية التقليدية والالكترونية	١٨١
المبحث الأول : وسائل إثبات الشكلية في العقود المدنية التقليدية	١٨١
المطلب الأول : وسائل إثبات الشكلية العرفية في العقود التقليدية	١٨١
الفرع الأول : إثبات العقد الشكلي العرفي الذي تقل قيمته عن النصاب	١٨٣
الفرع الثاني : إثبات العقد الشكلي العرفي بالشهادة إذا فقد بسبب لا دخل لإرادة صاحبه فيه	١٨٥
الفرع الثالث : إثبات العقد الذي حال مانع من الحصول عليه	١٨٨
الفرع الرابع : الاتفاق أو نص القانون على إثبات العقد الشكلي العرفي بالشهادة	١٩١
المطلب الثاني : وسائل إثبات الشكلية الرسمية في العقود المدنية التقليدية	١٩٤

الصفحة

الفرع الأول : حجية العقد الشكلي الرسمي من حيث مصدره ١٩٥

الفرع الثاني : حجية العقد الشكلي الرسمي من حيث مضمونه ١٩٧

الفرع الثالث : حجية صورة العقد الشكلي الرسمي في الإثبات ١٩٩

المبحث الثاني : وسائل إثبات الشكلية في العقود المدنية الالكترونية ٢٠٠

المطلب الأول : وسائل إثبات الشكلية في العقود العرفية الالكترونية ٢٠١

المطلب الثاني : وسائل إثبات الشكلية في العقود الرسمية الالكترونية ٢٠٤

الفصل الثالث : الآثار المترتبة على انعدام الشكل في العقود وموقف القضاء ٢١٣

المبحث الأول : ماهية بطلان العقد الشكلي وآثاره ٢١٤

المطلب الأول : التعريف ببطلان العقد والأساس القانوني له ٢١٤

الفرع الأول : التعريف ببطلان العقد ٢١٤

الفرع الثاني : الأساس القانوني للبطلان ٢١٨

المطلب الثاني : خصائص البطلان وأحكامه ٢٢٥

الفرع الأول : خصائص البطلان ٢٢٥

الفرع الثاني : أحكام البطلان ٢٣٠

الصفحة

المطلب الثالث : الأثر المترتب على تخلف الشكل في التصرف ٢٣٤

الفرع الأول : انعدام التصرف الذي تخلف الشكل فيه ٢٣٥

الفرع الثاني : بطلان التصرف الذي تخلف الشكل فيه ٢٣٧

المبحث الثاني : موقف التشريعات من تخلف الشكل في التصرف ٢٤٢

المطلب الأول : انتقاص العقد ٢٤٤

المطلب الثاني : تحول العقد ٢٤٧

المبحث الثالث : موقف القضاء من انعدام الشكل في العقد ٢٥٤

المطلب الأول : انعدام الشكل في العقد الخاص بالعقار ٢٥٦

المطلب الثاني : انعدام الشكل في المنقول ٢٦٠

الفرع الأول : انعدام الشكل في بيع المركبة ٢٦٠

الفرع الثاني : انعدام الشكل في تسجيل الماكينة ٢٦٦

الخاتمـــــــــة ٢٦٩

قائمة المصادر ٢٧٧

الفهرس ٢٨١